

# السفير الأمريكي المخاطر يحذر من مخاطر الانسحاب المبكر من العراق

عن صحيفة نيويورك تايمز ترجمة: انتخاب عبد

حذر السفير الأمريكي المنتهية مهته في العراق ريان كروكر الخميس من مخاطر انسحاب المبكر للقوات الأمريكية من البلاد، وقال معلقاً إن العراق ليس قادراً حالياً على تسلم المهام بنفسه بما يتعلق بالملف الأمني.

«اعتقد إن القوات الأمنية العراقية قد أحرزت تقدماً هاماً خلال فترة تولي المهام هنا، من خلال إعداد القوات والأهم من ذلك نوعية القوات» لقد أخبر السفير الأمريكي الصحفيين الموجودين في السفارة الأمريكية الجديدة في المنطقة الخضراء «هناك طرق عدة لا تزال أمامنا لنقطعها وبوضوح هنالك حاجة مستمرة لدعم القوات الأمنية العراقية»

وأضاف قائلًا إذا كان من المقرر أن يكون هنالك انسحاب متسرع فسكن نتائجه خطراً جداً، ولكن من الواضح أنه ليس هنالك إي نية لمل هذا الانسحاب»

تحدث كروكر والقائد العام للقوات الأمريكية الجنرال راي أودينرو الأربعاء وعبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع الرئيس الأمريكي أوباما في واشنطن مستعرضين أراءهم حول تعهده بسحب القوات القتالية من العراق.

لم يزود السفير الأمريكي الصحفيين الحاضرين بتفاصيل النقاش مع الرئيس الأمريكي مضيفاً بأنه لا يرغب ببث تفاصيل لقائه مع الرئيس الأمريكي في وسائل الإعلام

لقد أصر السفير الأمريكي على رأيه بضرورة البقاء المستمر للقوات الأمريكية لضمان الاستقرار في العراق. كروكر البالغ من العمر



بحلول يونيو / حزيران، ويعدو أيضاً إلى انسحاب جميع القوات من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١. ومن المقرر أن يغادر كروكر منصبه

بعد من العنف الطائفي خلال العامين الماضيين كانت ولا تزال ضعيفة ولا تزال ذات وجهين «قال معلقاً الخميس، كل شيء يمكن أن

القوات ولكن من خلال الجوانب غير الرسمية التي بدأت بالتطور. ولقد أصر على رأيه هذا. خلال المواعيد النهائية لانسحاب

الكونغرس في ٢٠٠٧ إن التركيز على الشأن العراقي لا يجب أن يقاسم بالتقدم الحاصل أو من خلال المواعيد النهائية لانسحاب

٥٩ عاماً والذي يعمل في السلك الدبلوماسي قدم إلى بغداد في آذار ٢٠٠٧. علق كروكر أثناء ظهوره أمام لجنة

الكونغرس في ٢٠٠٧ إن التركيز على الشأن العراقي لا يجب أن يقاسم بالتقدم الحاصل أو من خلال المواعيد النهائية لانسحاب

في غضون أسبوعين أو ثلاثة. وكان قد قال أنه قد يتقاعد عن السلك الدبلوماسي ليعيش في مسقط رأسه، واشنطن، مذكراً الصحفيين أنه سبق أن أعلن نيته في التقاعد، وكان آخرها قبل اختصار الرئيس بوش له ليكون سفيراً هنا، ليحل محل زلميا خليل زاد، الذي عين سفيراً لدى الأمم المتحدة.

كروكر، الذي عمل أيضاً سفيراً في باكستان، الكويت، سوريا ولبنان، قائلًا إن هذه السنة ستكون سنة حاسمة في العراق، وخاصة بعد الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات في ٣١ كانون الثاني والاستفتاء حول الاتفاقية الأمنية العراقية في تموز / يوليو.

وقال «إن إدارة ونتائج تلك الانتخابات أعقد ستكون مهمة جداً بالنسبة للبلد، ولا سيما إذا كانت حرة ونزيهة، والأقل الشعور العام بنزاهة وحرية تلك الانتخابات». وقال معلقاً أيضاً «إنها لن تكون انتخابات مثالية، وأعقد أننا جميعاً ندرک ذلك، ولكن من المهم أن تكون انتخابات ذات مصداقية».

إن الانتخابات الناجحة ستعطي العراقيين ثقة عالية للمضي قدماً، قال معلقاً.

لقد تأذى العراقيون من صدام ولقد تعافوا الآن من جراحهم أكد ذلك كروكر الذي كان دبلوماسياً خلال تنفيذ حكم الإعدام بصدام.

وأضاف «لقد أحدث صدام مناخاً من الخوف مازالت جميع طوائف الشعب العراقي تعانيه» إذا كان هنالك كلمة واحدة لا توصف حالة الخوف في العراق فالكلمة بالتأكيد ستكون الخوف»

## على واشنطن أن تنصت جدياً لآراء العالم

التي تبلورت في مغامرات كارثية، أفسحت الطريق أمام مقدم «قرن معاداة الولايات المتحدة»، وهو ما أمل أن تتفاده الإدارة الجديدة.

أي بي اس: ما الأخطاء التي ارتكبتها إدارة بوش والتي يمكن لإدارة أوباما تحاشياها؟

براون: تحت رئاسة بوش، كان البيت الأبيض منعكساً في علة التفكير في حلول عسكرية للمشاكل الدولية، ولم يكن أحد هناك يعرف أي شيء عن الدبلوماسية العالمية. وأذكر أن متحدثاً باسم البيت الأبيض عادلها بالمساعدة الإنسانية.

فوسط حالة من شبه الإلتباس التام وتغيير المسؤولين في إدارة بوش، أصبحت دبلوماسية الولايات المتحدة «بيلة» المبادرات الجديدة» وبالتالي ركز كل وكيل جديد مسؤول عن الدبلوماسية العامة والشؤون العامة في الوزارة (الخارجية)

–وقد تغيروا أربع مرات في ثمان سنوات- ركز على ترك بصمته على شكل برامج خاصة من بذات أفكاره، قبل ترك الإدارة والالتحاق بالقطاع الخاص.

وأمل أن تهتم الإدارة الجديدة بتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للعمل ببرامج دبلوماسية عامة سبق أن برهنت على فعاليتها «كبرنامج فولبرايت» والتي تلقت على الزوار الدوليين- والتي ولدت على إعجاب الشخصيات الأجنبية الهامة عقيلة الدبلوماسية العامة والبحث عن أفكار مبتكرة في هذا المجال. كما يجب توفير المزيد من الموارد وحرية العمل والاستقلالية للقائمين على الدبلوماسية العامة في الميدان، حتى على الرغم من المضاعب الاقتصادية.

أي بي إس

أي بي اس: هل تعتقد أن قرار أوباما بإجراء أول مقابلة صحفية له، مع شبكة تلفزيونية عربية، قراراً صائباً في هذا الاتجاه؟

براون: هذه المقابلة هي مثال مهم على الابتعاد عن عهد بوش الذي استخدم وسائل الإعلام لإرسال رسائل رئاسية عن السياسة الخارجية، مباشرة إلى الشرق الأوسط.

لقد قوبلت مقابلة أوباما هذه بغناء الدوافع الليبرالية وتحفظات الأوساط المحافظة. لكنه من المبكر الإبتعاد عن عهد بوش الذي استخدم وسائل الإعلام لإرسال رسائل رئاسية عن السياسة الخارجية، مباشرة إلى الشرق الأوسط.

وتحدث براون في مقابله مع وكالة أنتر بريس سرفيس، عما ينبغي أن تفعله إدارة الرئيس باراك أوباما لإنتشال سمعة الولايات المتحدة في الخارج، التي أكد أنها إنهارت لثمانى سنوات تحت رئاسة جورج بوش.

وفيما يأتي أبرز ما ورد في مقابلة أي بي اس مع خبير الدبلوماسية العامة الأمريكي.

أي بي اس: ما الذي يجب أن تفعله إدارة أوباما في مجال الدبلوماسية العامة؟

براون: قد يقول البعض أن هدف سياستنا يجب أن يكون ترجيح المصالح «القومية» الأمريكية، لا الانتصار على «غير الأمريكيين» وإجبارهم على أن يكونوا مثلنا» بكل ما يحمله ذلك من معان.

لكن الواقع هو أن مصالح أمريكا القومية في هذا العالم المترابط، لا يمكن ترجيحها من دون دعم –أو الكافية للعمل ببرامج دبلوماسية عامة سبق أن برهنت على فعاليتها «كبرنامج فولبرايت» والتي تلقت على الزوار الدوليين- والتي ولدت على إعجاب الشخصيات الأجنبية الهامة عقيلة الدبلوماسية العامة والبحث عن أفكار مبتكرة في هذا المجال.

كما يجب توفير المزيد من الموارد وحرية العمل والاستقلالية للقائمين على الدبلوماسية العامة في الميدان، حتى على الرغم من المضاعب الاقتصادية.

أي بي إس

أكد جون براون، خبير الدبلوماسية العامة والأستاذ بجامعة جورج تاون الذي استقال من وزارة الخارجية الأمريكية بعد ٢٠ سنة من العمل بها لإعتراضه على غزو العراق، أن الإدارة الأمريكية «يجب أن تنتبه بكل جدية لوجهات النظر الأخرى في العالم».

وتحدث براون في مقابله مع وكالة أنتر بريس سرفيس، عما ينبغي أن تفعله إدارة الرئيس باراك أوباما لإنتشال سمعة الولايات المتحدة في الخارج، التي أكد أنها إنهارت لثمانى سنوات تحت رئاسة جورج بوش.

وفيما يأتي أبرز ما ورد في مقابلة أي بي اس مع خبير الدبلوماسية العامة الأمريكي.

أي بي اس: ما الذي يجب أن تفعله إدارة أوباما في مجال الدبلوماسية العامة؟

براون: الأولوية الأولى هي إدماج عنصر الدبلوماسية العامة لدى صياغة القرارات وتنفيذها. على إدارة أوباما أن تخصص المزيد من الموارد لبرامج جيدة التصميم والإعداد في هذا الاتجاه. لا بد من أن توجد الدبلوماسية العامة في عملية صياغة السياسات وتطبيقها بل وفي المراحل اللاحقة.

عليها أن تأخذ الرأي الأجنبي في الإعتبار ويجدية. لن تحظى سياسات التصاغ في فراغ واشنطن بالنجاح إذا لم تأخذ بعين الإعتبار ردود الفعل خارج الولايات المتحدة. من المؤكد أن أي جهد لإقناع الأجانب بسياسة لم تنتبه إلى مشاعرهم ودواعي قلقهم هو جهد سضيع هباء، بل وسيأتي بنتائج عكسية ويعتبر مجرد دعاية الأولى من أهداف الألفية، ألا وهو إستئصال الجوع والفقر المدقع.

ومن المعروف أن غلاء الأغذية يضر بالقدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وأن إنعدام الأمن الغذائي يزيد من حدة إنعدام المساواة في فرص العمل، وموجات الهجرة الجماعية لأهالي الريف، والضغط على الموارد الطبيعية.

كما تلغ العديد من الدول مساعداتها للقطاع الزراعي، ما أتى على حساب المؤسسات العامة مقابل تطور القطاع الخاص.

إننا على دراية ووعي بالمساعدة التي يحتاجها صغار

الزراعين في الدول المانحة والبلدان المستفيدة في جميع مراحل عملية الإنتاج، من الحصول على البذور والسماد إلى تسويق المنتجات.

ومع ذلك، فقد إنخفضت المساعدات المخصصة للقطاع الزراعي بنسبة ١٨ في المئة من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية على مدى الثلاثينات، حتى سقطت إلى مجرد ٤ في المئة في الوقت الحاضر. وأصبح من الواضح أن الدول المانحة عليها أن تلتزم بتركيز المساعدات على الهدف الأول من أهداف الألفية، ألا وهو إستئصال الجوع والفقر المدقع.

ونعرف أيضاً أن تتناسق سياسات تحقيق التنمية هي عامل حاسم في إطار مساعي إدماج الدول التي جرى تعريضها للفقر، في التجارة العالمية والإقليمية. ومن هنا تأتي الحاجة العاجلة لاختتام جولة الدوحة ومفاوضات التجارة العالمية.

لقد بذلت أسبانيا في الأعوام الأربعة الأخيرة جهوداً متزايدة في مجال التعاون من أجل التنمية، لتأتي في مقدمة الإلتزام بأهداف الألفية للأمم المتحدة، بل وسجلت مساعداتها الرسمية للتنمية أكبر قدر من الزيادة بين

الأزمة، فهي تخلق المزيد من العمل والتضامن السلمي والأمن.

الأزمة الغذائية العالمية لم تتوارى أو تختفي. فتفيد مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٨ لا تزال تتجاوز أسعار عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠ في المئة.

وأضر الغلاء بصورة خاصة بصغار المزارعين الذين يضطرون إلى دفع المزيد لشراء الأسمدة والبذور، ولكن أيضاً الأهالي الذين يخصصون أكبر حصة من مصروفاتهم لشراء الغذاء.

ومن المعروف أن غلاء الأغذية يضر بالقدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وأن إنعدام الأمن الغذائي يزيد من حدة إنعدام المساواة في فرص العمل، وموجات الهجرة الجماعية لأهالي الريف، والضغط على الموارد الطبيعية.

كما تلغ العديد من الدول مساعداتها للقطاع الزراعي، ما أتى على حساب المؤسسات العامة مقابل تطور القطاع الخاص.

إننا على دراية ووعي بالمساعدة التي يحتاجها صغار

الزراعين في الدول المانحة والبلدان المستفيدة في جميع مراحل عملية الإنتاج، من الحصول على البذور والسماد إلى تسويق المنتجات.

ومع ذلك، فقد إنخفضت المساعدات المخصصة للقطاع الزراعي بنسبة ١٨ في المئة من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية على مدى الثلاثينات، حتى سقطت إلى مجرد ٤ في المئة في الوقت الحاضر. وأصبح من الواضح أن الدول المانحة عليها أن تلتزم بتركيز المساعدات على الهدف الأول من أهداف الألفية، ألا وهو إستئصال الجوع والفقر المدقع.

ونعرف أيضاً أن تتناسق سياسات تحقيق التنمية هي عامل حاسم في إطار مساعي إدماج الدول التي جرى تعريضها للفقر، في التجارة العالمية والإقليمية. ومن هنا تأتي الحاجة العاجلة لاختتام جولة الدوحة ومفاوضات التجارة العالمية.

لقد بذلت أسبانيا في الأعوام الأربعة الأخيرة جهوداً متزايدة في مجال التعاون من أجل التنمية، لتأتي في مقدمة الإلتزام بأهداف الألفية للأمم المتحدة، بل وسجلت مساعداتها الرسمية للتنمية أكبر قدر من الزيادة بين

الأزمة، فهي تخلق المزيد من العمل والتضامن السلمي والأمن.

الأزمة الغذائية العالمية لم تتوارى أو تختفي. فتفيد مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٨ لا تزال تتجاوز أسعار عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠ في المئة.

وأضر الغلاء بصورة خاصة بصغار المزارعين الذين يضطرون إلى دفع المزيد لشراء الأسمدة والبذور، ولكن أيضاً الأهالي الذين يخصصون أكبر حصة من مصروفاتهم لشراء الغذاء.

ومن المعروف أن غلاء الأغذية يضر بالقدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وأن إنعدام الأمن الغذائي يزيد من حدة إنعدام المساواة في فرص العمل، وموجات الهجرة الجماعية لأهالي الريف، والضغط على الموارد الطبيعية.

كما تلغ العديد من الدول مساعداتها للقطاع الزراعي، ما أتى على حساب المؤسسات العامة مقابل تطور القطاع الخاص.

إننا على دراية ووعي بالمساعدة التي يحتاجها صغار

الزراعين في الدول المانحة والبلدان المستفيدة في جميع مراحل عملية الإنتاج، من الحصول على البذور والسماد إلى تسويق المنتجات.

ومع ذلك، فقد إنخفضت المساعدات المخصصة للقطاع الزراعي بنسبة ١٨ في المئة من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية على مدى الثلاثينات، حتى سقطت إلى مجرد ٤ في المئة في الوقت الحاضر. وأصبح من الواضح أن الدول المانحة عليها أن تلتزم بتركيز المساعدات على الهدف الأول من أهداف الألفية، ألا وهو إستئصال الجوع والفقر المدقع.

ونعرف أيضاً أن تتناسق سياسات تحقيق التنمية هي عامل حاسم في إطار مساعي إدماج الدول التي جرى تعريضها للفقر، في التجارة العالمية والإقليمية. ومن هنا تأتي الحاجة العاجلة لاختتام جولة الدوحة ومفاوضات التجارة العالمية.

لقد بذلت أسبانيا في الأعوام الأربعة الأخيرة جهوداً متزايدة في مجال التعاون من أجل التنمية، لتأتي في مقدمة الإلتزام بأهداف الألفية للأمم المتحدة، بل وسجلت مساعداتها الرسمية للتنمية أكبر قدر من الزيادة بين

الأزمة، فهي تخلق المزيد من العمل والتضامن السلمي والأمن.

الأزمة الغذائية العالمية لم تتوارى أو تختفي. فتفيد مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٨ لا تزال تتجاوز أسعار عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠ في المئة.

وأضر الغلاء بصورة خاصة بصغار المزارعين الذين يضطرون إلى دفع المزيد لشراء الأسمدة والبذور، ولكن أيضاً الأهالي الذين يخصصون أكبر حصة من مصروفاتهم لشراء الغذاء.

ومن المعروف أن غلاء الأغذية يضر بالقدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وأن إنعدام الأمن الغذائي يزيد من حدة إنعدام المساواة في فرص العمل، وموجات الهجرة الجماعية لأهالي الريف، والضغط على الموارد الطبيعية.

كما تلغ العديد من الدول مساعداتها للقطاع الزراعي، ما أتى على حساب المؤسسات العامة مقابل تطور القطاع الخاص.

إننا على دراية ووعي بالمساعدة التي يحتاجها صغار

الزراعين في الدول المانحة والبلدان المستفيدة في جميع مراحل عملية الإنتاج، من الحصول على البذور والسماد إلى تسويق المنتجات.

ومع ذلك، فقد إنخفضت المساعدات المخصصة للقطاع الزراعي بنسبة ١٨ في المئة من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية على مدى الثلاثينات، حتى سقطت إلى مجرد ٤ في المئة في الوقت الحاضر. وأصبح من الواضح أن الدول المانحة عليها أن تلتزم بتركيز المساعدات على الهدف الأول من أهداف الألفية، ألا وهو إستئصال الجوع والفقر المدقع.

ونعرف أيضاً أن تتناسق سياسات تحقيق التنمية هي عامل حاسم في إطار مساعي إدماج الدول التي جرى تعريضها للفقر، في التجارة العالمية والإقليمية. ومن هنا تأتي الحاجة العاجلة لاختتام جولة الدوحة ومفاوضات التجارة العالمية.

لقد بذلت أسبانيا في الأعوام الأربعة الأخيرة جهوداً متزايدة في مجال التعاون من أجل التنمية، لتأتي في مقدمة الإلتزام بأهداف الألفية للأمم المتحدة، بل وسجلت مساعداتها الرسمية للتنمية أكبر قدر من الزيادة بين

الأزمة، فهي تخلق المزيد من العمل والتضامن السلمي والأمن.

الأزمة الغذائية العالمية لم تتوارى أو تختفي. فتفيد مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٨ لا تزال تتجاوز أسعار عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠ في المئة.

وأضر الغلاء بصورة خاصة بصغار المزارعين الذين يضطرون إلى دفع المزيد لشراء الأسمدة والبذور، ولكن أيضاً الأهالي الذين يخصصون أكبر حصة من مصروفاتهم لشراء الغذاء.

ومن المعروف أن غلاء الأغذية يضر بالقدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وأن إنعدام الأمن الغذائي يزيد من حدة إنعدام المساواة في فرص العمل، وموجات الهجرة الجماعية لأهالي الريف، والضغط على الموارد الطبيعية.

كما تلغ العديد من الدول مساعداتها للقطاع الزراعي، ما أتى على حساب المؤسسات العامة مقابل تطور القطاع الخاص.

إننا على دراية ووعي بالمساعدة التي يحتاجها صغار

الزراعين في الدول المانحة والبلدان المستفيدة في جميع مراحل عملية الإنتاج، من الحصول على البذور والسماد إلى تسويق المنتجات.

ومع ذلك، فقد إنخفضت المساعدات المخصصة للقطاع الزراعي بنسبة ١٨ في المئة من إجمالي المساعدة الرسمية للتنمية على مدى الثلاثينات، حتى سقطت إلى مجرد ٤ في المئة في الوقت الحاضر. وأصبح من الواضح أن الدول المانحة عليها أن تلتزم بتركيز المساعدات على الهدف الأول من أهداف الألفية، ألا وهو إستئصال الجوع والفقر المدقع.

ونعرف أيضاً أن تتناسق سياسات تحقيق التنمية هي عامل حاسم في إطار مساعي إدماج الدول التي جرى تعريضها للفقر، في التجارة العالمية والإقليمية. ومن هنا تأتي الحاجة العاجلة لاختتام جولة الدوحة ومفاوضات التجارة العالمية.

لقد بذلت أسبانيا في الأعوام الأربعة الأخيرة جهوداً متزايدة في مجال التعاون من أجل التنمية، لتأتي في مقدمة الإلتزام بأهداف الألفية للأمم المتحدة، بل وسجلت مساعداتها الرسمية للتنمية أكبر قدر من الزيادة بين

الأزمة، فهي تخلق المزيد من العمل والتضامن السلمي والأمن.

الأزمة الغذائية العالمية لم تتوارى أو تختفي. فتفيد مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٨ لا تزال تتجاوز أسعار عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠ في المئة.

وأضر الغلاء بصورة خاصة بصغار المزارعين الذين يضطرون إلى دفع المزيد لشراء الأسمدة والبذور، ولكن أيضاً الأهالي الذين يخصصون أكبر حصة من مصروفاتهم لشراء الغذاء.

ومن المعروف أن غلاء الأغذية يضر بالقدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وأن إنعدام الأمن الغذائي يزيد من حدة إنعدام المساواة في فرص العمل، وموجات الهجرة الجماعية لأهالي الريف، والضغط على الموارد الطبيعية.

كما تلغ العديد من الدول مساعداتها للقطاع الزراعي، ما أتى على حساب المؤسسات العامة مقابل تطور القطاع الخاص.

إننا على دراية ووعي بالمساعدة التي يحتاجها صغار

## عدد الفقراء ازداد بمئة مليون والمعونات تقلص

الأمن الغذائي واحد من كبرى التحديات القائمة في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية، ويات من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، عدم تهيش أهداف الفية التنمية التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، بل وتعزيز الإلتزام بمكافحة الجوع والفقر المدقع في العالم.

يشير آخر تقارير الأمم المتحدة إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية قد أضاف مئة مليون فرداً إلى حالة الفقر المدقع الذي يعانيه بالفعل نحو مليار جائع في العالم. كما يقاسي أكثر من مليارين من البشر من وطأة الجوع المستمر، أي يعيش على طعام مجرد من الفيتامينات والمواد المعدنية الأساسية.

أمام هذا الواقع، تحضن مدريد في ٢٦ و٢٧ يناير / كانون الثاني المؤتمر العالمي رفيع المستوى حول الأمن الغذائي بحضور أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، وذلك للبحث في إيجاد أجوبة منسقة لتحديات الجوع وحشد الموارد المالية. فمن غير المقبول أن تصبح ضحايا الأزمة العالمية أكثر سكان العالم فقراً.

وتأتي هذه المبادرة في إطار الإلتزام الأسباني بمواصلة

مهمة زيادة المساعدات للدول الأقل حظاً ونوا. هذا الإجتماع المتابع لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي في روما، ينبغي أن يخدم غاية وضع خارطة طريق تنص على الأليات المحددة الفعالة بتسهيل تحقيق أهداف الألفية الأمم المتحدة. إسبانيا ثابتة في الإلتزامها بلوغ هدف تخصيص ٠.٧ في المئة من ناتجها القومي للمساعدة الرسمية للتنمية بحلول عام ٢٠١٢. هذا الهدف يجب أن تتناظره جميع الدول المتقدمة تمشياً مع ما تقر في هذا الشأن. ومع ذلك، فقد إنخفضت مساهمات عدة دول مانحة للأسف وبصورة محسوسة منذ عام ٢٠٠٥.

كذلك فقد أكدت أسبانيا في قمة الدوحة الأخيرة في كانون الأول / ديسمبر الماضي بشأن تمويل التنمية أن المسألة ليست هي قلة الموارد وإنما إنعدام الإرادة السياسية.

وتعتبر إسبانيا أنه من المهم إشراك الأمم المتحدة في النقاش الدائر حول الأزمة الاقتصادية وإصلاح الهيكل المالي الدولي، إنطلاقاً من أن الأوضاع الخطيرة تفسح المجال أيضاً أمام الفرص: فقد أصبح تقليص الفقر وتحقيق أهداف الألفية جزءاً لا يتجزأ من سياسة مكافحة

ي بي إس / ٢٠٠٩